د.حسن جواد

يسر المكتب الإقليمي أن يصدر النشرة الإعلامية العدد ٦ و ذلك في فترة الربع الأخير من العام الذي يكاد ينصرم و هو العام ٢٠١٨ ، إن المكتب الإقليمي إذ يسره اصدار هذه النشرة فهو يعرب عن سعادته لاكثر من سبب :

أولاً: ان اصدار هذه النشرة جاء في المراحل الاخيرة من تحقيق الانتصار على القوة الارهابية الظلامية التي عاثت في الارض فساداً و تدميراً لم يره القطر العربي السوري لا في تاريخه القديم أو الحديث و لم ير بلد آخر تكالباً عليه من اشرار الارض أجانباً و أعراباً ، و مارقين من سفلة الداخل ، ففأن يستعيد البلد عافيته بعد سبع سنوات عجاف و حال الشرفاء يقول:

تاقت اليك عجاف انت يوسفها فهلا رميت على العميان قمصاناً.

نعم، فالقطر العربي السوري هو يوسف هذه العجاف التي أراد شذاذ الآفاق و قطعان الشر اغراق هذا البلد الذي لم يكن في يوم من الايام إلا محضراً للخير و معبراً لإيواء القادمين الأغراب ممن لاذوا بسورية بلداً طيباً لم يروا فيه إلا الخير و الإحسان و المساواة بصرف النظر عن العرق و الدين و الجنس و الجنسية، إلا هؤلاء اللئام الذين قلبوا ظهر المجن لبلد لم يقدم لهم إلا الخير و الأمان و الطمأنينة و حسن الوفادة و الاكرام خلافاً لهؤلاء السفلة المارقين.

إن انتشار الأمان في معظم بقاع الأراضي السورية و فتح المعابر و عودة الاتصالات و المواصلات و طرق النقل و باقي الخدمات الحياتية و السياحية و انكفاء الشر و الظلاميون و انتظام عودة الخدمات الاخرى الى سابق عهدها لهو خير دليل على التعافي الاقتصادي و بدء عودة الحياة الطبيعية اليومية الى مختلف مناطق القطر العربي السوري و ذلك بفضل سواعد أبطال الجيش العربي السوري و تضحياته الكبيرة في سبيل الحفلظ على أرض الوطن و مواطنيه و ترابه الغالي و يسعد المكتب الإقليمي بالتأكيد استئناف اصدار نشراته الإعلامية التي توقفت بسبب الأزمة المعروفة و ها هو يصدر العدد رقم ٦ بعد أن سبق إصداره العدد ٥ منذ فترة، مؤكداً بذلك استمرارية أنشطة المكتب و التي منها اصدار النشرة الاعلامية كواحدة من أنشطة المكتب الإقليمي المختلفة من توقيع بروتوكولات تعاون مع الجهات الأخرى و كتابة المقالات الشهرية و إيراد الأخبار المحلية و الإقليمية و العالمية في الموقع الخاص الجديد الذي أنشأه المكتب الإقليمي مؤخراً ، و حضور المؤتمرات و الندوات و اللقاءات الخارجية و الإعداد لمؤتمرات حول القضية الحالية " قضية إعادة الإعمار " و غيرها.

و يسعد المكتب الإقليمي لاتحاد المصدرين و المستوردين العرب – سورية أن يتزامن إصدار هذا العدد الجديد ٦ من النشرة الإعلامية الفصلية الأخيرة لعام ٢٠١٨ مع اطلاق موقع الكتروني جديد للمكتب، يعتبر قفزة نوعية من النشاط الإعلامي الرديف لإظهار أنشطة المكتب و ذلك بالاضافة الى المقالات الصحفية و اللقاءات التلفزيونية و الموقع الالكتروني المشار إليه، و كذلك اصدار دليل اقتصادي متكامل للفعاليات الاقتصادية السورية و البلدان المجاورة.

الآثار الاقتصادية لافتتاح معبر نصيب و المعابر الأخرى:

و عاد معبر نصيب مؤخراً بتاريخ ٢٠١٨/١٠/١٥ إلى حضن الوطن الذي افتقده لمدة تزيد عن ثلاث سنوات أعمل فيه الآفاقون و الارهابيون القادمون من شتى أصقاع الارض الخراب و التدمير و قطعوا أوصال شعب واحد و منعوا التواصل الاجتماعي و الاقتصادي بين سورية و الأقطار المجاورة و العالم مسببين الاذى الاقتصادي ليس للمعبر فحسب و لكن لكل البلدان التي كانت تستخدم هذا المعبر منفذاً حيوياً لتصدير منتجاتها و استيراد منتجات الغير و أجبروا البلدان المجاورة على تحويل موانئ استيرادها و تصديرها الى اماكن اخرى ربما كانت عدوة للشعوب العربية تاريخياً ، كما حصل مع غرفة تجارة و صناعة عمان حيث اضطرت لتحويل موانئ تصديرها و استيرادها الى حيفا في الاراضي الفلسطينية المحتلة ، الى ميناء العقبة رغم الخسارة الكبرى التي تسببها هكذا موانئ استيراد و تصدير بالنسبة للبلد المجاور الأردن .

و في الحقيقة إن الاقتصاد الجديد و بناه التحتية سوف تكون حتماً في الوضع الجديد غير ما قبلها ، و ان مفرزات الأزمة التي عصفت البلاد استلزمت أيضاً معطيات جديدة تستوجب التعامل معها لتنسجم مع الاهداف العامة للدولة على الصعيدين القطاع العام و الخاص و يرى المكتب أنه قد تكون هنالك أولويات في التنفيذ إلا أن هذه الأولويات يجب أن تنطلق من ركائز و دوافع أساسية أهمها في نظرنا:

١- السياسة الإنتاجية.
٢- السياسة التصديرية.
٣- السياسة النقدية.

اذ أن من المعروف أن هذه الثلاث ركائز تشكل الأرضية الفعلية لعملية تدارك آثار الأزمة التي عصفت بالبلاد و هذه النقاط الثلاثة متلازمة حتماً إذ أن سعر الصرف يجب أن يكون متوازناً مع المواد الاولية اللازمة للإنتاج و هو ينعكس على قوة العملة المحلية و زيادة الإنتاج يؤدي بالتأكيد إلى زيادة إمكانيات التصدير و بالتالي زيادة الدخل القومي و الناتج المحلي .

مما ينعكس إيجابياً حتى على المستوى المعيشي للأفراد و بما يحقق انتعاش الاقتصاد ككل و كذلك المواطنين و كذلك تجاوز آثار و تداعيات الحرب الكونية المفروضة على سورية ، إلا أن ذلك لا يكفي فعلى القطر العربي السوري أن يرنو إلى آفاق جديدة من أنواع اقتصادية جديدة كالاقتصاد المعرفي و المعلوماتي و الذي باتت تشغل أساساً للاقتصادات الحديثة و الولوج إلى العالم الثانوي في المعارف و الاقتصادات و إن كل ذلك يأتي بالتأكيد بعد معرفة : الأرضية التي نقف عليها – و الأهداف الموضوعة – الإمكانيات المتاحة – تأمين التحويل اللازم للتنفيذ.

و ان المكتب ليرى جازماً أن القطر العربي السوري و بعد خروجه من الأزمة سوف يدخل الاقتصاد الرقمي حتماً و ذلك بحكم المتطور الطبيعي خاصة للبلدان التي خرجت من الحروب بمرونة جديدة فرضتها الظروف و حتمتها الوقائع على الأرض.

معوقات إقتصاد التعافي ما بعد الأزمة

شارفت الحرب الكونية المفروضة على القطر العربي السوري على الإنتهاء ومع الأوضاع المبشرة بالخير وكان لابد من دراسة متأنية للأوضاع المتوقعة مابعد الأزمة، هذا الإقتصاد الذي كان عاملا أساسيا في صمود القطر العربي السوري ، فهو يشكل الجناح الثاني للانتصار النهائي على العدوان العالمي الغربي على القطر العربي السوري، فمن المعروف أن ركائز الإنتصار ثلاث قوائم رئيسة وهي الرأس وهو الإنتصار السياسي وله جناحان رئيسان هما الجناح العسكري الذي تولى وباقتدار عظيم قطع دابر العدوان الهمجي الغربي الأعرابي والجناح الآخر و هو الجناح الإقتصادي الذي تولى دعم صمود الجيش و الشعب في وجه الغزاة ، هذا الصمود الكبير ذات الأبعاد الدولية العظيمة وذات الآثار الكبيرة في البعد الإستراتيجي للقطر العربي السوري والبلدان الصديقة والمحبة للسلام، نعم إن الصمود الكبير لم يكن يتحقق لولا الصمود الإقتصادي هذا الصمود الذي كان نتيجة اختزان مراحل إقتصادية ناجحة مر بها القطر رغم عواصف الغرب ومارقيه المحليين و الأعراب، وعليه فإن المكتب الإقليمي لاتحاد المصدرين و المستوردين العرب-سورية يرى أن هذا الصمود لم يكن ليتأتى لولا المراحل السابقة للنجاح الإقتصادي الذي حققه القطر العربي السوري، وعموما يمكن القول إن الإقتصاد السوري مر بمرحلتين سابقتين وهو على أبواب المرحلة الثالثة التي تشكل سفرا جديدا و كبيرا ورائعا ، إنه سفر التعافي الإقتصادي لما بعد الأزمة.

إننا نميز هنا في هذا الصدد مراحل ثلاث إذن وهي :

- **مرحلة الإقتصاد السوري قبيل الأزمة**
- **مرحلة الإقتصاد السوري أثناء الأزمة**
- **مرحلة إقتصاد ما بعد الأزمة،**

إن لكل مرحلة من هذه المراحل الثلاث سمات هامة ، وعليه:

١- المرحلة الإولى وهي مرحلة الإقتصاد السوري ما قبل الأزمة، حيث شهد القطر العربي السوري بحبوحة إقتصادية نعمت به سورية وشهدت هذه المرحلة استقرارا في سعر الصرف عند حد معين معقول جدا وكان القطر متجها بعزم كبير وبثقة إلى تحقيق معدلات تنمية هامة وازدادت المعامل وازداد الإنتاج والتصنيع والتصدير الخارجي مما زاد معه الناتج القومي والوطني وارتفع الدخل الفردي والمستوى المعاشي للمواطنين، إلا أن هذا كله لم يرق للمتآمرين من العربان والغربان والمارقين المحليين، وابتدات المرحلة الثانية:

٢- هذه المرحلة الصعبة التي شهد الوضع الإقتصادي ظواهر مؤلمة كالقفزات الكبيرة المتدحرجة في سعر الصرف الذي كان مستقرا لعقود خلت، وزعزعة في الإستقرار وحصارات مختلفة جائرة وتخريب منهجي للمعامل و المصانع وتدمير البنى التحتية للبلد وتراجع الإنتاج و التصدير والضغوط الإقتصادية والحياتية على الشعب ومع ذلك فلقداستمر صمود القطر العربي السوري بفضل سواعد أبطال الجيش العربي السور ومساعدة الشرفاء و الأصدقاء من العالم وجاءت المرحلة الثالثة

٣- إن هذه المرحلة هي المرحلة الأخيرة التي نعيشها اليوم، مرحلة التعافي الإقتصادي أو مرحلة إقتصاد مابعد الأزمة،

إن هذه مرحلة مصيرية بلاشك وهي في منتهى الأهمية ، ذلك أن هذه المرحلة هي مرحلة التعافي الإقتصادي وطالما نقول مرحلة التعافي فهذا يعني أن الكثير من الوضاع الإقتصادية قد تحسنت وبدت الظواهر الواضحة والمشجعة على تعافي الإقتصاد بادية للعيان إلا أن ذلك يعني زاوية أخرى استبعاد السلبيات التي ظهرت في المرحة السابقة –مرحلة الأزمة – والتي تم استغلالها من بعض التجار الجشعين والمتعاونين معهم من الإداريين الغير مسؤولين وغير المنضبطين والإنتهازيين كما يحدث في جميع الحروب عند كل البلدان التي خاضت و تخوض الحروب، ولما كنا نبحث الآن عن المرحلة الثالثة فلابد من إجتثات كافة الظواهر السلبية والمؤثرة على الأوضاع الإقتصادية في مرحلة التعافي، خاصة أننا طالما نبحث عن التعافي فيجب تهيئة الظروف المناسبة و أهمها زيادة الإنتاج وزيادة التصدير ورفع معدلات التنمية بتهيئة أسبابها بعد دوران عجلة الإنتاج، ومن هنا يرى المكتب الإقليمي لاتحاد المصدرين و المستوردين العرب-سورية النقاط التالية كمدخل هام للتعافي الإقتصادي و هي:

لقد كان سعر الصرف أول مابدأت العصابات المتآمرة بزعزعته حتى وصل إلى ما وصل إليه، ولا يخفى على أحد آثار ذلك على الإستيراد و التصدير وأسعار المواد الأولية الداخلة في الإنتاج والمستوى المعيشي و غيره، إذن يرى المكتب أن لابد من :

١- تثبيت سعر الصرف مهما كلف الأمر وإبعاده عن التذبذب السلبي لآثاره الإيجابية عند استقرار سعر الصرف المعروفة

٢- إن ذلك يجب أن يترافق بالطبع مع تواجد رؤية إقتصادية واضحة و شفافة تساعد في اجتثاث الفساد و المفسدين و الإنتهازيين و الطفيليين و تجار الأزمات الذين كانوا السبب في تفشي الفساد

٣- تشجيع القطاع الصناعي والعمل على تحقيق الناتج الصناعي القومي و المحلي وذلك لما لما له من الآثار الكبيرة في توفير القطع الأجنبي الذي يحتاجه القطرالعربي السوري، إن تشجيع القطاع الصناعي يعني تأمين مستلزماته ومقومات نجاحه .

٤- تأمين المواد الأولية اللأزمة للانتاج و السماح باستيراد الألات و المعدات و أدوات الإنتاج الصناعي بدون قيود تعيق عملية الإستيراد ولتخفيض كلفة الإنتاج مما يساعد على التصدير.

٥- استعادة رأس المال الصناعي والصناعيين الذي غادروا البلد خلال الأزمة تحت الضغوط و تشجيع الصناعيين الذي ظلوا في البلد رغم الضغوط عليهم و على معاملهم وذلك من خلال التسهيلات المقدمة لهم وإن المكتب الإقليمي يرى أن هذا القطاع يجب أن يصار إلى تشجيع القطاع الخاص فيه دون انتقاص من القطاع العام ولا من المكتسبات التي حققها القطر في مسيرته الطويلة خلال العقود الماضية وتوفير مقومات النجاح له وخاصة تشجيع الاستثمارات فيه ، أي القطاع الصناعي وأن المكتب يرى أن تحقيق الترويكا الإقتصادية المعروفة، الاستثمار-الإنتاج-التصدير،و اتباع سياسة إنمائية متوازنة و التي يشكل القطاع الصناعي ا لمنظم والمحوكم فيها نسبة تفوق الـ ٣٠% من مكوناتها والأستثمار الموجه سوف تسارع في عملية التعافي الإقتصادي المنشود.

اتحاد المصدّرين والمستوردين العرب ينصح المراهنين على سعر الصرف كأداة لتركيع سورية.. بإعادة حساباتهم

دمشق-البعث:

رأى المكتب الإقليمي لاتحاد المصدّرين والمستوردين العرب –سورية، أن التراجع الحاصل في سعر الصرف كان يجب أن يترافق مع تراجع آخر في أسعار السلع والمواد الغذائية فطالما كانت هي –أسعار الصرف– الحجة التي يتمترس خلفها ليس حيتان أسواق المواد الغذائية فحسب بل حتى باعة الأرصفة والبسطات الصغيرة، وكانت الأسطوانة اليومية عند هؤلاء هي ارتفاع سعر الصرف، وطالب المكتب الإقليمي في بيان له المراهنين على سعر الصرف كأداة لتركيع سورية بأن يعيدوا حساباتهم وقراءة التاريخ جيّداً، ولئن بدا هذا التراجع طفيفاً ومقبولاً لغايته، ولئن كان الأمل معقوداً على استمرارية التراجع، فإن المهم ،أن الخطوة الأساسية قد بدأت، وهذا مؤشر ممتاز على إيفاء الجهات المختصة بهذا الموضوع بوعودها، مخيّبة بذلك آمال بعض الحيتان.

من المفارقات المضحكة التي يشير إليها المكتب الإقليمي أن حجة ارتفاع أسعار المواد الغذائية كانت سعر الصرف، والآن مع استمرار تراجع سعر الصرف واستمرار صعود أسعار المواد الغذائية أو لجم البعض فيها تحت وطأة عدم توفر السيولة النقدية لدى المواطنين، نسي هؤلاء سعر الصرف تماماً، بل أكثر من ذلك ينكرون وجود علاقة بين أسعار المواد الغذائية وسعر الصرف، وما ارتفاع أسعار السلع والمواد الغذائية إلا بسبب الظروف المعروفة من مشكلات النقل وأسعار المواد الأولية، والعديد من الحجج والتبريرات التي يسوقها هؤلاء والتي حفظها المواطن السوري عن ظهر قلب، لافتاً إلى أن تراجع سعر الصرف تزامن مع صدور التشريعات الرادعة بالإضافة إلى التشريعات الموجودة أصلاً، إلا أنه لا التشريعات الموجودة ولا التسعيرات الإدارية ولا قوانين التموين الصادرة منذ ١٩٦٠م وتعديلاته فيما بعد قامت بردع هؤلاء، ولا وعيد مسؤولي التجارة الداخلية، ومراقبيها أفلحت في تخفيض أسعار هذه المواد التي تقل بنسبة عالية جداً عن الأسعار التي تباع بها.

وأسف المكتب الإقليمي أن يقف أكثر من مسؤول عالٍ في وزارة الاقتصاد والتجارة الداخلية ليبرر للتجار عدم تطبيق عقوبات شديدة بحقهم بحجة أن التشديد سوف يؤدي بهم إلى الاستنكاف عن الاستيراد، وليقول موظف عال آخر في الوزارة ذاتها: لا علاقة للوزارة بالقوة الشرائية لدى المواطن، ناسين أو متناسين دور مؤسسات الدولة وأذرعها الاقتصادية التي كانت ولا تزال تدير العملية الاقتصادية في الدولة وهي قادرة في أي لحظة على تولي مسؤوليتها كاملة، ومن هنا يرى المكتب تراخي حيتان الأسواق التجارية والمصرفية في تنفيذ التعليمات الآمرية من الدولة للجم سعر الصرف والأسواق التجارية، ومن هنا تعكيز كل منهما على الآخر ضاربين عرض الحائط بمصلحة الوطن والمواطن، إننا نرى أنه لو تُحُوّل إلى تطبيق القوانين النافذة والخاصة بشركات الصرافة –المسؤولة حالياً –عن رهان الكثيرين على مقدرة الدولة ومخلصيها وشرفائها وكذلك القوانين التجارية وممارسة المهن التجارية، وأخيراً الزمن، لاستقامت الأمور أكثر ولعاد الكثير من هؤلاء إلى رشدهم وخفّفوا من غلوّ رهاناتهم ومكابراتهم ولأحسّوا في النهاية أنه لا يصحّ إلا الصحيح.

غرف الصناعة هل تلبي الطموحات؟

كان يوم الخامس و العشرون من شهر أيلول الفائت آخر موعد لقبول طلبات مترشحي انتخابات غرفة صناعة دمشق، وحالما انتهى ذلك اليوم ابتدأت أنشطة الصناعيين المرشحين في عقد اللقاءات الثنائية و المشاورات و تشكيل اللوائح فيما بينهم و التدوال في الأهداف و الاستراتيجيات و مطاليبهم وغيرها استعدادا ليوم الانتخاب المرتقب في **٢٠١٨/١١/١٥**،

و الواقع إن **المكتب الإقليمي لاتحاد المصدرين و المستوردين العرب – سورية** – كان يتابع هذا الموضوع منذ فترة و لما أعلنت شروط الترشيح لهذه الإنتخابات من قبل الجهات المعنية تفاءل المكتب جدا، فلقد كانت الشروط المعلنة واضحة المعالم و معقولة كما أنها منصفة للجميع في محاولة لإيصال صناعيين أكفاء ويشهد لهم بالخبرة و العملياتية إلى مجلس غرفة صناعة دمشق و رأى المكتب أن هذه الخطوة صائبة تماما و خصوصا لمرحلة الاستعداد للمرحلة القادمة.

إن المكتب على قناعة بأن أعمال الغرفة المنتهية صلاحيتها لم تكن على ما يرام و أن أداءها قد جانب الصواب في الكثير من القرارات المتخذة و قد تخلى البعض منهم عن مهامه التي انتخب لها وغادر القطر بمصانعه و أمواله و بنفسه خارجه و في وقت مبكر، وقد نلتمس العذر للبعض أيضا بسبب الظروف الراهنة ، كما أن البعض قد مر بفترات عصيبة كذلك، و عليه يرى المكتب الإقليمي أن هذه الإنتخابات المقبلة لغرفة الصناعة العتيدة قد تكون فرصة مواتية لتصحيح خلل أصابها و تجليس مهام يفترض فيها أن تكون مستوية تماما ومن ثم فإن المكتب يرى أن أهم المهام المنوطة بالمجلس الجديد يمكن أن تكون كما يلي:

١- من المعروف أن جناحا الإقتصاد عموما هما الزراعة و الصناعة والذي يمثل كل واحد منها مانسبته الربع على الأقل من مجمل الناتج القومي لكل منهما و لئن خفت هذه النسبة في الآونة الأخيرة بسبب الظروف المعروفة و التدمير الحاصل في كلا القطاعين بنتيجة الحرب الإقتصادية التي يشنها الغرب على القطر العربي السوري و بنتيجة التدمير الهائل الذي طال البنى التحية للبلد و القطاعات الإقتصادية و الإنتاجية والخدمية بفعل الإرهاب ومن ثم فإن المكتب الإقليمي يرى أن من أولى مهام هذا المجلس العتيد هو إسهامه إعادة هيكلة القطاع الصناعي و بما يتوافق مع إعادة الإعمار و الأوضاع الديمغرافية الجديدة التي أحدثها الأرهاب و التموضعات السكانية وانتقال العمالة و المستهلكين من مواضعها الأصلية إلى أماكن جديدة محدثة خللا ديموغرافيا وضغطا استهلاكيا في منطقة أخرى وإن إعادة التشغيل يجب أن تتم وفق رؤية واضحة تتضمن تحديث الصناعة أداة و نهجا و فكرا استراتيجيا في إطار تخطيط صناعي سليم يأخذ بعين الاعتبار استنهاض المشاريع الصغيرة و المتوسطة سيما و أن الصناعيين أعرف من غيرهم بمشاكلهم و رؤاهم و أهل مكة أدرى بشعابها

٢- قيام الغرفة الجديدة بإلمشاركة في إعداد الملفات الخاصة بالمعامل و المصانع التي تم إخراجها إلى خارج القطر بفعل مختلف الظروف لمقاضاة الجهات التي كانت وراء ذلك
و ذلك بالتنسيق مع الجهات المعنية دوليا و إقليميا و محليا

٣- إحداث صندوق مشترك بين غرفة الصناعة واتحاد المصدرين السوريين قد تكون خطوة مهمة ، إذ يمكن للغرفة في هذه الحالة تسهيل حصول الصناعيين من المصارف الخاصة و العامة على قروض ميسرة لدعم المشاريع الصغيرة و المتوسطة بضمانة الصندوق المشترك وفق آلية معدة تتحقق من أن الدعم يذهب إلى مستحقيه فعلا من هذه المشاريع و توفر الجدية فيها مما يسهم في امتصاص بطالة مابعد الحرب و إعادة تأهيل للكوادر قسرا ودوران العجلة الانتاجية ومن ثم التصديرية وهذا يسهم أيضا في إنعاش طبقة كادت تنسق نهائيا إن لم تكن انسحقت بعد وهي الطبقة الوسطى عماد أي بناء اقتصادي صحيح.

٤- تشجيع الصناعات التصديرية من خلال الاشتراك في المعارض الخارجية العربية و الإقليمية و الدولية وذلك بإعفاء المصدرين الصناعيين من رسوم الاشتراك في هذه المعارض على أن تتحمل هيئة تنمية و ترويج الصادرات رسوم مساحات العرض المطلوبة ويرى المكتب أن في هذا تنسيقا يكون تم بحكم الواقع بين غرف الصناعة وهيئة تنمية و ترويج الصادرات و المصارف و شركات النقل الوطنية مما يساعد على تدفق الصادرات الصناعية السورية إلى الأسواق الخارجية كما أن ذلك يساعد من زاوية إخرى على مواجهة المنافسة التي تستوجب حتما تحسين جودة المنتج الصناعي المصدر وينعكس ذلك تطورا إيجابيا في تحديث الصناعة السورية و تحسن صورتها أمام الغير

و بالاضافة إلى ذلك هناك العديد من القضايا الأخرى كموضوع ترميمات المعامل و المصانع و تحديثها وإعادة تكوين الطواقم العاملة عليها و التواصل مع غرف الصناعة المماثلة العربية و الأجنبية لإشعارها باستئناف العمل لغرف الصناعة السورية و التنسيق مع غرف الزراعة و التجارة و الخدمات و الوزارات السورية و المصارف الخاصة و العامة لتأمين القروض اللازمة لدعم الصناعات الريفيية الصغيرة وتخصيص مبالغ مناسبة لدعم الإبداع الصناعي و الهندسي و مساءلة الصناعيين الذين اقترضوا من المصارف الوطنية أموالا طائلة بحجة الدعم التصديري أو التطوير ولم يتم إعادة هذه الأموال التي هي من حق الدولة بالطبع بسبب الظروف المعروفة .

أنشطة واتفاقيات:

قام وفد رسمي كبير من جمهورية القرم برئاسة رئيس الجمهورية بزيارة إلى القطر العربي السوري و ذلك بتاريخ **٢٠١٨/١٠/١٦** و لمدة يومين، و لقد كان الهدف من هذه الزيارة تنشيط العلاقات الاقتصادية بين البلدين و تذليل العقبات نحو تطوير التبادل التجاري مع الأصدقاء.

جمهورية القرم:

تعتبير جمهورية القرم السوفياتية سابقاً و المستقلة أخيراً عن أوكرانيا ، إحدى اهم الجمهوريات الذائعة الصيت في منطقة شبه جزيرة القرم ، ففي هذه الجمهورية ذاتية الحكم سابقاً عقد أهم مؤتمر تقرر فيه مصير ما بعد الحرب العالمية الثانية حيث اجتمع وقتها أباطرة السياسة العالمية و أهمها هم : **ستالين روسيا و روزفلت أميركا و تشرشل بريطانيا** و رسموا حدود أوروبا الشرقية و الغربية و ما بعد انتهاء الحرب و قد كان الاجتماع في **يالطا** المنتجع السياحي الشهير و من هنا ذاع صيت هذه الجمهورية ، و عرف المؤتمر باسم **مؤتمر يالطا**.

الموقع:

تقع جمهورية القرم جنوب أوكرانيا و تمتد شرقاً و لا تفصلها عن روسيا الاتحادية سوى مضيق يدعى **مضيق سميرش**.

استقلت هذه الجمهورية عن أوكرانيا عام **٢٠١٤** عقب استفتاء شارك فيه السكان.

تبلغ مساحة هذه الجمهورية حوالي **٢٦٠٠٠ كيلو متر مربعاً** و يقطنها حوالي **المليونين** من السكان و لغتها الرسمية **الروسية و التترية و الأوكرانية** وفقاً للتوزيع الديموغرافي للسكان و **عاصمة البلد سمفروبول**.

الاتفاقيات الموقعة:

إن أهم مجالات التعاون بين القطر العربي السوري و بين جمهورية القرم كان حول :

١- المجال الزراعي.
٢- المجال الصناعي.
٣- المجال السياحي.

و الجدير بالذكر أن وزير الاقتصاد و التجارة الخارجية السوري **الدكتور محمد سامر الخليل** كان قد **حضر مؤتمر يالطا** في شهر **نيسان** الماضي في القرم و كان الوفد يضم **٨٠** رجل أعمال مختلف من سورية شاركوا في هذا المؤتمر و كانت أهم الاتفاقيات التي تم الحديث عنها:

١- إنجاز المشاريع الاستثمارية.
٢- إنشاء مركز حبوب روسي – سوري مشترك.
٣- إنشاء خط بحري بين سيفاستبول و اللاذقية.
٤- مقترح بإنشاء شركة طيران عربية – قرمية مشتركة.
٥- مشاريع سياحية مشتركة.
٦- تسهيلات التبادل التجاري المصرفي.
٧- إمكانيات تسيير رحلات مباشرة بين دمشق و سمفروبول (العاصمة)

هذا و من المتوقع إنشاء مركز ثابت للمنتوجات السورية في العاصمة خلال الفترة القريبة القادمة.

المكتب الإقليمي في أنشطته الجديدة

شهد المكتب الإقليمي لاتحاد المصدرين و المستوردين العرب – سورية تطورات هامة منذ بداية هذا العام ، فلقد استهل المكتب الإقليمي هذا العام بأنشطة جديدة تحسب له في ميزان المنجزات و رغم أن المكتب لم يتوانَ عن اسهاماته الكثيرة في الانشطة و الفعاليات المحلية فإنه أسهم كذلك في الأنشطة العربية المختلفة و إن أهم أنشطة و فعاليات المكتب كانت في المواضيع التالية:

١- **على صعيد المقالات الشهرية** : لم يتوقف المكتب الإقليمي عن إيراد المقالات الشهرية التي تتناول مواضيع ذات صلة بالحياة الاقتصادية في القطر العربي السوري و لقد كان آخر هذه المقالات مقالة بعنوان:" **قراءة في أهمية معبر نصيب اقتصادياً و تاريخياً** " و قبله مقالة بعنوان: " **المكتب الإقليمي للمصدرين يقدم رؤية لاستعادة دور القطاع العام** " و قبله " **إن المكتب الإقليمي للمصدرين و المستوردين العرب – سورية ينصح المراهنين على سعر الصرف كأداة لتركيع سورية بإعادة حساباتهم** " و قبله " **رؤية المكبت الإقليمي لاتحاد المصدرين و المستوردين العرب – سورية لاقتصاد ما بعد الأزمة** " و قبله " **هل تمثل ارتفاعات الأسعار البومية في سورية مرونات سعرية أم فلتاناً سعرياً** " هذا و قد تم نشر هذه المقالات في الصحف اليومية و موقع الوكالة العربية السورية للأنباء " **سانا** "

٢- **على صعيد البروتوكولات** : يتم التحضير حالياً لتوقيع ٤ بروتوكولات :

١- هيئة الاستثمار السورية.

٢- هيئة دعم و تنمية الإنتاج المحلي و الصادرات.

٣- المؤسسة العامة للمناطق الحرة.

٤- هيئة المشروعات الصغيرة.

٣- **المؤتمرات** : يعد المكتب لاقامة ملتقى اقتصادي في شهر ٤ أو ٥ من العام المقبل و تكون المحاور:١ - المحور الاستثماري ٢- المحور الاقتصادي ٣- المحور الاجتماعي و اعادة التأهيل

٤- **الدليل** : هو دليل سنوي يعمل على التعريف بمختلف الفعاليات و المشاريع الاقتصادية (الصناعية التجارية و الخدمية) المتواجدة في الوطن العربي فهو مثال حيوي على تفاعل السادة أصحاب الفعاليات الاقتصادية المختلفة مع المستهلك مباشرة و ذلك وفق أسرع الطرق و أسهلها و أكثرها اختصاراً للوقت و الجهد.

الرؤية: توفير اطار تسويقي اقتصادي موحد في مكان واحد لجميع قطاعات الأعمال لمواكبة رؤية مجلس الوحدة الاقتصادية العربية و اتحاد المصدرين و المستوردين العرب في زيادة الثقافة الاقتصادية الاعلانية.

يعمل " دليل المصدرين و المستوردين العرب ٢٠١٩ " على دعم المنشآت الاقتصادية و الترويج لها تحت مظلة اتحاد المصدرين و المستوردين العرب و فتح مجالات متعددة الفرص للجميع للاستفادة من ميزات الدليل الالكتروني و المطبوع.

الهدف : توفير آلية للتواصل بين الشركات و المؤسسات الاقتصادية للتعرف على نشاطاتهم و مراسلتهم و تبادل الأعمال مما يتيح للشركات الفرصة في الحصول على جميع متطلبات تنشيط التجارة فيما بينها فضلاً عن التسويق الالكتروني (موقع + تطبيق + شبكات تواصل)و التي ستطلق العنان للشركات بالتواصل الدولي و تحسن من تواجدها على القنوات التسويقية الدولية و تمنحها المرونة اللازمة لتسويق منتجاتها في السوق العالمية مما يعني أن الدليل سيوفر الفرصة للمنشآت الأعمال للتواصل فيما بينها و تبادل المنافع التجارية.